

رسالة في الاشارة في التشهد

ابراهيم بن حسين الحنفي



المجموع ٤٥١

مجموع به سبع مسائل

٠٨٢  
م

رد القول العنيد في جوار الاقتداء بالمخالف في العيد،  
تأليف ابن بيري، ابراهيم بن حسين - ١٠٩٩ هـ.  
كتبه في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .  
صفحتان مختلفتا المسطرة ١٥٥ × ٢١ سم  
نسخة جيدة، ضمن مجموع (ص ٦ - ٧)، خطها تعليق،  
عليها تملك سنة ١١١٦ هـ .  
الأعلام ١ : ٢٩ ، هدية العارفين ١ : ٢٤  
١ - العبادات، الفقه الاسلامي ١ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ .

٤٥١  
م

٠٨٢  
م

ذخيرة الناظر في تكفير الحج للثبغات والصفائر،  
تأليف ابراهيم بن حسين بن بيري - ١٠٩٩ هـ .  
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .  
٤ ص ٢٧ سم ١٥٥ × ٢١

٤٥١  
م

نسخة جيدة، ضمن مجموع (ص ١٦ - ١٩)، خطها  
تعليق، عليها تملك سنة ١١١٦ هـ .  
الأعلام ١ : ٢٩ ، معجم المؤلفين ١ : ٢٢  
١ - العبادات، الفقه الاسلامي ١ - ابن بيري  
ابراهيم بن حسين - ١٠٩٩ هـ ب - تاريخ  
النسخ

٠٨٢  
م

رسالة في الاشارة في التشهد، تأليف ابن بيري،  
ابراهيم بن حسين - ١٠٩٩ هـ، في القرن  
الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢ ق ٢٧ سم ١٥ × ٢٠ سم

٤٥١  
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ١ - ٢)، خطها  
نسخ، بصفحة العنوان تملك سنة ١١١٦ هـ .  
الأعلام ١ : ٢٩

١ - العبادات، الفقه ١ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ .

٠٨٢  
م

دفع الضرر في الترخص بتأخير الصلاة في السفر، تأليف  
ابن بيري، ابراهيم بن حسين - ١٠٩٩ هـ. كتب في  
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٤ ص ٢١ سم ١٥٥ × ٢١  
نسخة جيدة، ضمن مجموع (ص ٨ - ١١)، خطها تعليق،  
عليها تملك سنة ١١١٦ هـ .

٤٥١  
م

الأعلام ١ : ٢٩ ، هدية العارفين ١ : ٢٤  
١ - العبادات، الفقه الاسلامي ١ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ .

٠٨٢  
م

هدية الغبي في تقييد احرام الصبي، تأليف ابن بيري،  
ابراهيم بن حسين - ١٠٩٩ هـ. كتب في القرن الثاني عشر  
الهجري تقديرا .

٤٥١  
م

صفحتان ٢٧ سم ١٥ × ٢١  
نسخة جيدة، ضمن مجموع (ص ١٤ - ١٥)، خطها تعليق  
الأعلام ١ : ٢٩ ، هدية العارفين ١ : ٢٤  
١ - العبادات، الفقه الاسلامي ١ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ .

٠٨٢  
م

رسالة في تطهير السمن والعسل النجس، تأليف ابراهيم  
ابن حسين بن احمد بن محمد بن احمد ( ١٠٢٠ - ١٠٩٩ هـ ) .  
كتبت في القرن ١١ هـ تقديرا .

٤٥١  
م

ورقة واحدة ٢٧ سم ١٥ × ٢٠ سم  
نسخة حسنة، ضمن مجموع (ص ٥ - ٦)، خطها نسخ .  
الأعلام ١ : ٢٩

١ - المذهب الحنفي ١ - ابن بيري، ابراهيم بن  
حسين ( ١٠٢٠ - ١٠٩٩ هـ ) . ب - تاريخ  
النسخ .

٠٨٢  
م

المهمات الواجبة لجنارة المسلم الحاضرة، تأليف  
ابن بيري، ابراهيم بن حسين - ١٠٩٩ هـ. القرن الثاني  
عشر الهجري تقديرا .

٤٥١  
م

صفحتان مختلفتا المسطرة ١٥٥ × ٢١ سم  
نسخة جيدة، ضمن مجموع (ص ١٢ - ١٣)، خطها تعليق  
الأعلام ١ : ٢٩ ، هدية العارفين ١ : ٢٤  
١ - العبادات، الفقه الاسلامي ١ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ .



لصحة

الرمم لينة هنا غير صحيح فقد روي هذا المجموع  
في نسخة برقم ٤٥١ كما ورد ذكره في فهرس  
الثانية ص ١٦٥ لرمم نفس . فليصح .

هذه باسم اصحابي  
٩٤ / ١ - ٨٨٠

ف ٤٢٨ / ٩  
٢١ / ١ - ٩٥٩

صح

٤٥١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
اسم الكتاب ..... مجموع فيه لائل الرقم ٤٦١٦  
اسم المؤلف ..... ابراهيم بن عبد بيري زارة كنف  
تاريخ النسخ ..... القرن الثامن عشر  
عدد الاوراق ..... ١٠٠٠ القياسه ١٥٠  
ملاحظات ..... ٨٨٠

٢٤٦١٦



عازيه من ورده  
المرحوم عبد الكريم  
عبد الرسول

هذه رسالة في الاشياء التي  
لستينا خاتمة المحققين وعمل المدققين  
هو لانا الشيخ ابراهيم بن جين  
بيري زاد الخفيف  
مرحمه الله

في ملك النير الى الله  
اسم من خط الله  
جواد الله

ولها  
وله في هذه المورقات  
رسالة في قطر السمن  
والعسل  
ولها  
المهمات الواجبه  
في اجازة الحاضر  
ولها  
هداية الغني في تقييد  
نسخ احوام الصبي  
ولها  
وخيرة الناطق في تغير  
المتبعات  
والصغار



المكتبة العامة  
صاحبها محمد الحيد الغري واولاده  
الرياض





**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لناتبعه من قبلنا بل علمنا بغيره ما أشار إليه الخلف  
والعصاة والسلام على من بعث للعباد رحمة وعلى الله وصحبه أكابر الأمة وبعد  
فقلت عن حكم الإشارة عند الشهادة بالمسحاة وما المعتمد في ذلك بالنقل نقلت  
وبالله التوفيق قال في الفتاوى الظهيرية وإذا انتهى القول أشهد أن لا إله إلا الله  
هل يشير بسبابة من يد اليمن اختلف المشايخ فيه انتهى وفي الجوهرية وهل يشير بالمسحاة  
في الشهادة من مشايخنا من قال لا بينة العصابة على السكينة وقال بعضهم نعم  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل انتهى وفي المجتبى واختلف المشايخ في الإشارة بالسبابة  
من يد اليمن عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله وذكر محمد في غير رواية الأصول  
عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإشارة ثم قال هذا قولي وقول أبي حنيفة وفي  
الجامع الأصغر المرتب وعن أبي يوسف في أملاية روى الإشارة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم قال وإن الإشارة بالسبابة رواية عن أبي حنيفة ثم رقم ط وقيل رفع سبابة  
اليمنى في التشهد عند أبي حنيفة ومحمد والشافعية من السنن وفي ظاهر الأصول  
لا يرفعها وكذا روى عن أبي يوسف قال المصنوع لما انفقت الروايات عن أبي حنيفة  
جميعا في كونه سنة وكذا عن الكوفيين والمذنبين وكثرت الأخبار والآثار كان  
العمل بها إلى أن انتهى أقاد ان القول بالإشارة مروى عن الأئمة الثلاثة في غير رواية  
الأصول ورواية عدم الإشارة مرواية ظاهر الأصول عنهم أيضا والأول مع ذلك  
في العمل بآية الإشارة وهذا ضعف بعضهم رواية ترك الإشارة ولم يتبين لما  
أشار إليه أهل المتن من اختيار ترك الإشارة قال في الكروية وضع يده  
على فخذه وبسط أصابعه الخ وكذا صاحب الوقاية والاختيار والنقابة  
والجمع وخرأنة للفتيين وقال في البحر الرائق وهو قول الأكثر وفي الوقاية  
والجنيس وعليه الفتوى لأن بينة العصابة على السكينة انتهى وفي للشرع  
قال بعض مشايخنا لا يشير لأن في الإشارة زيادة لا يحتاج إليها فيكون تركه أولى  
لما بينا أن بينة العصابة على السكينة والوقار وفي المنية والواقعات وعليه الفتوى  
وفي ثمر القهستاني وظاهر أصول أصحابنا أنه لا يشير وعليه الفتوى كما في  
المضمرات وفي الفتاوى الغيانية واليشير بالسبابة عند التشهد هو المختار وعليه  
الفتوى ومثله في الخلاصة وفي ثمر الجمع لابن ملك معز بالمنية للفتى أن رفع السبابة

مكروه انتهى وهذا الذي ينبغي التعميل عليه في الحكم لما في الشرع بعد حكاية ما في المتن  
حيث قال وبكره ان يشير بالسبابة عن اليمين عليه السلام أحد أركان  
**القاعدة المبررة** عند تعارض الروايات ان العمل بما في ظاهر الرواية دون غيرها  
الا ان يختار المشايخ المتأخرون خلاف ذلك فيعمل به **وقد علم** ان أكثر المشايخ  
على رواية المنع وهي رواية الأصل وغاية ما يفيد قول بعضهم ان رواية العمل  
أولى من رواية المسئلة ذات خلاف في الترجيح وعند ذلك يثبت التحسين للفعل  
والترك ويدل على ذلك ما في الظهيرية والجوهرية من حكاية القولين من غير ترجيح  
وقول الشيخ الحافظ قاسم في شرحه للنقابة ان القول بعدم الإشارة مختار  
للرواية والدراسة غير واقع موقعه لما علمته من الروايات وقول المنع القاي  
وما قيل عن بعض المانعين للإشارة بان فيها زيادة رفع لا يحتاج إليه والترك  
أولى لأن بينة العصابة على السكينة والوقار مردود بان لو كان أولى لما فعله الرسول  
وهو على صفة الوقار والسكينة في المقام الأعلى تعسف ظاهر منه على من يه  
حرية عليه عليه وقدم راسخ في الفقه وغيره لأن القائل بأن يترك الأشا  
متمسك بالأصل حيث التعارض في النقل للفعل والترك والاختلاف في الكيفية  
وعلى فرض ثبوت النقل فاحدهما فاضل والآخر مفضول لأن غاية ما يفيد الفعل  
بالفعل كونه حسنا كما يوشك اليد قول صاحب الهداية في مختار التنازل  
الإشارة عند قوله لا إله إلا الله حسنة وفعل المفضول من الرسول مع وجود  
الفاضل لا ينافي كونه صلى الله عليه وسلم في أعلى مراتب الكمال من السكون والوقار  
ولذلك نظير وهو استلام الركن اليماني كما لا يخفى على من له المام بالفقه وقول  
المذاهب ثانياً والصحيح المختار اثبات الإشارة ورواية تركها مجردة عن ذكره مجرد  
دعوى لما علمته من إشارة المتن الموضوع لبيان الفتوى كما نص عليه أكثر  
واختيارات أرباب الاختيار من أرباب الفتاوى وقول ثالثاً ثم يستمر  
على ذلك يعني يعقد إلى آخره وما له خلاف الظاهر البين بل ظاهر كلامهم ان يرجع  
إلى الحالة الأولى للمقام الآخر الذي لا يجلب ترك الأصل الأصل **هذا** على تفسير الكيفية  
بما قاله الهندواني أما على ما قاله الخواص فقد نص على الرجوع إلى الأصل قال في  
المجيب وحكي عن الفقيه أبي جعفر انه يعقد الخنصر والبنصر ويجعل الوسط مع الأربعة  
ويشير بالسبابة وفي الجامع الأصغر المرتب عن أبي يوسف في أملاية يروي الأشا



عنه **صلى الله عليه وسلم** فبما فسر ابو جعفر ثم قال قال غير من **ابن**  
 بشير بن خالد وحسين بن قيس **قال** يجب ان يعقد الثالث والخمسين ويشير  
 بالسبابة وعن الخواري يقيم اصبعه عند قوله لا اله الا الله ويضعها عند قوله  
 الا الله فيكون التعصب كالنفي والوضع كالاثبات **اللهم** ما حفظنا عن القول  
 بخلاف النقول وما وقع في البحر من ان المحقق ابن الهيثم روى رواية الاشاعرة  
 الحديث **صلى الله عليه وسلم** لا يوجب حرجية رواية عدم الاشارة المنيبة في امور الملك  
 بعد تعليمهم رواية الاشارة انها ولي العمل للكرامة الاخبار والآثار وتأيد التلا  
 على القاري لذلك **يقول** الامام لا يحمل الخوف بما ظنه انه حرجي عن الامام الشافعي  
 وحسب اذا صح الحديث على خلاف قول فاضل بن قاضي على الحافظ ليس هو  
 مطلق كما ظنه بل هو مقيد بقيد **قال** العلامة للمحقق محمد بن محمد بن الشيخ  
 في نهاية الزيادة وعند **قال** انه لا يحمل الحد من يقلد ابا حنيفة ان يعمل بقول  
 مخالف لنصه بوجه من الوجوه الا ان يكون حديثا ثابتا عن النبي **صلى الله**  
 عليه وسلم او احد من اصحابه وان لم يطلع على ذلك ومردده او اجاب عنه  
 او اوله او غلله بعلقة قاضية من حيث الصيغة فقد رضوا على ان اقواله في  
 الصحيح والضعيف والتوثيق والتجريح حجة ثم ان كان اطلع عليه ورده من  
 جهة عدم صحة الاستدلال به اما التقييد في اطلاقه او تخصيصه في عموم او تاول  
 يمنع عنه فلا يعدل عما راه في ذلك لما تعتقد من صحة اجتهاده وقوة نظره  
 وان كان لضعفه في طريقه فينظر ان كان له طريق غير الطريق التي ضعفها فينبغي  
 ان يعتبر فان صح عمل الحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه  
 حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه **قال** اذا صح الحديث فهو مذهبي انتهى **اقول**  
 هذه الشروط متعددة من جهات متعددة كما لا يخفى فينبغي فلا يسوغ لأحد ان يضعف  
 قوله او يبرح احدي الروايتين عنه قبل الوقوف على دليله الا في القول بضعفه  
 عدم الاشارة وفي هذا القدر كفاية في البيان  
 والتوفيق للصواب بيد الملك المنان  
 وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

قف هذا التحقيق على

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 محمد بن محمد بن القاسم

**وله ايضا في تطهير السمن والغسل اذا نجس**  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذه رسالة في  
 تطهير السمن والغسل النجس سائلني فيها بعض المحققين **فاقول** والله التوفيق  
 قال في الفتاوى الطهيرية الفارة اذا وقعت في سمن جامد قور ماحوله ويؤكل  
 البقية لان النبي **صلى الله عليه وسلم** امر بالقائه ماحوله وان كان يجوز الاستعصاء  
 به وانما امر النبي **صلى الله عليه وسلم** بالقائه لقلته وان كان ذابيا نجسا **وجد**  
 الجمود ان لا ينضم البعض الى البعض انتهى وفي الفتاوى والبول الجيد ولو وقع فارة  
 في سمن جامد فانت فيه اخذت الفارة وما حولها ويؤكل البقية وان كان ذابيا  
 لم يؤكل ويستحب به ويدبغ به الجلد ثم يغسل الجلد هكذا روي عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما **فقوي** **رسول الله صلى الله عليه وسلم** والماء يغسل الجلد لانه نجس  
 بالدهن النجس انتهى وفي خزانه الفتاوى اذا وقعت في سمن جامد قور ماحوله  
 و ينتفع به في غير الاكل والكلت البقية وان كان ذابيا نجسا ووجه التطهير بان  
 في باب التطهير **ثم قال** في ذلك الباب الدهن اذا اصابه نجاسة يجعل في  
 اناء فيصب عليه الماء ثلاث مرات فيعلو الدهن على الماء ويرفع بيته هكذا في كل مرة  
 فيطهر في الثالثة انتهى **ومثله** في البول الجيد وللخامسة الدهن السائل اذا نجس  
 فاليه فيه الماء ثم صب الماء يطهر وان كان جامدا قور ماحوله فان كان نجسا  
 الدهن بالفارة ترحي قبل الهرق واليا في طاهر اذا وقعت الفارة فيه ينتفع به في  
 الاكل والاستعصاء ودبغ به الجلد انتهى وفي الطهيرة الدهن النجس يطهر بالغسل  
**وجلت** ان يصب الماء عليه فيعلو الدهن لثلاث مرات ورايت في فتاوى  
 بعض المتأخرين مانعه اذا نجس الدهن روي عن ابي يوسف انه اذا جعل  
 في اناء ثم صب عليه الماء فاذا اعلى الدهن رفع بيته ثم يفعل هكذا ثلاثا فيطهر  
 ويبيته فلو تفسر هذا ولم يفعل جاز الانتفاع به في غير الاكل ولو ابيع جاز البيع  
 فان المشتري علم بالبذلة فلا خيار له ولا فله الخيار ولو اتخذ صابونا كان الصابون  
 طاهر اعلى قياس قول محمد لان طهارة النجس اذا استحال وبه يفتي **هذه عبارة**  
 علمائنا رحمهم الله وفي الغياثية وبه تأخذ لعموم الفروقة **والجاصل** ان السمن  
 الذي ماتت فيه الفارة ان كان جامدا القيت مع ماحولها واكل البقية **بقوي**





رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان ذابيا يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثلاث  
مرات فيعلو الدهن على الماء فيرفع الدهن هكذا في كل مرة فيطهر في المرة الثالثة فله  
بعد ذلك الكد والتصرف فيه كيف شاء **قوله** قال في خزانة الفتاوى العسل  
يموت فيه الفارة يجعل في قدر ويصب فيه الماء ويطلع حتى يعود الى مكان هكذا  
يفعل ثلاثا وعلى هذا الدرس انتهى **ومثله** في شرح المجمع وفي فتح القدير قال القلائد  
في تزيينه واختلف المتأخرون في كثر موت فيه الفارة ثم يصير خلاص العسل  
ينحس انتهى والصبيح اذا لمات فيه فارة يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا يطهر  
كما في مختصر الفتاوى وفي فتح القدير ولو صبغ ثوبه أو يده يصبغ أو حناخسين  
فغسل الى ان صف الماء يطهر مع قيام اللون وقيل يغسل ذلك ثلاثا وفي الخزانة  
السمن واللبن والزيت والدهن اذا انت لا يحرم والطعام اذا تغير واشتد  
تغير ينحس انتهى **وهذا** ما وقفنا عليه في كتب المذهب المعتمدة في جملة

- اللهمات والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
- وصلى الله على محمد وآله وصحبه الاخيار الانجاء
- وسلمت ليما كثر اليوم الدين والحمد لله رب العالمين

محمد بن محمد السري واولاده  
الرياض

9 **سورة ايضا رسالة سماوية رد القبول الغنيك في جواز الاقضاء بالخالف في العيد**  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** في هذه الرسالة  
في حكم الاقضاء بالشافعي وغيره في صلاة العيدين **اعلم** ان الاقضاء بالشافعي  
في العيدين صحيح لم يرد فيه خلاف كما في السراج الوهاج واره عليه العلامة  
المتأخر ابن نجيم في بحر الرائق وفي خزانة المفتين ولو كان الامام يقتل  
في القوم بين النوع والسجود فالمقتدي يتابعه وكذا في سجود السهو قبل السلام  
وكذا في تكبيرات العيدين انتهى وفي شرح المجمع للمصنف في مسئلة الاقضاء يقتل في الفجر

قال ابو يوسف

قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يتابعه فيه لانه الزم المتابعة باقضاء ايده  
فلا يتركها فيما يحتمل ان يكون مشروعا والعنف مجتهد فيه فصار كالاقضاء  
في العيدين بمن يترك خلاف رايه ما لم يجاوز اقاويل الصحابة رضي الله عنهم  
واما ان الفتوى في الفجر منسوخة كالوكر الامام في صلاة الجنائز فحسبنا فانه  
لا يتابعه بخلاف تكبيرات العيدين اقول الصحابة لم يرفعوا **الان** انه  
لو جاوز اقاويلهم لا يتابعه انتهى **وعلى** ذلك في البحر بان يخطي بيوتين وقال شيخ  
مناجنا القاضي علي بن جابر الله في حاشيته بانه خلاف الاجماع انتهى وفي المحيية  
بعد ذكر ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال **ثم** باي هذه التكبيرات شاء  
وفي رواية عن ابي يوسف ومحمد رهما استأقاف في الموطأ بعد ذكر الروايات  
فما اخذت به فهو حسن والاخذ بتكبيرات ابن مسعود اولى لانه صلى الله عليه  
لما صلى العيد قال اربع تكبيرات الجنائز لاسهوا وشار باصابعه وخمس لهما  
وهو قول وفعل وشاره ورد الى اصل وفيه غاية التأكيدي انتهى وفي بعض  
مؤلفات القونوي شارح الهداية نفس اصحابنا على متابعة الخلف بغيره في رفع  
اليدين في رواية تكبيرات العيدين مع انه خلاف المذهب فلو كان الرفع بنفسه  
لما جوزه انتهى وفي البحر الرائق عن المحيية الاصل ان المنفرد يتبع راي نفسه في  
التكبيرات والمقتدي يتبع راي امامه لانه موالي عليه فيلزمه العمل برأي الامام  
انتهى وفي الخلاصة في حكم المسائل التي يجب المتابعة فيها حيث قال في اربعة مواضع  
اذا فعله الامام لا يتابعه المقتدي وعدلها ان قال ولو زاد في تكبيرات  
العيدين يتابعه ما لم يخرج من اقاويل الصحابة فان خرج عن اقاويل الصحابة  
وسمع التكبير من الامام لا يتابعه انتهى وفي شرح المجمع للمصنف رحمه الله تعالى بعد ذكر  
مذهب الشافعي وانه رواية عن ابن عباس وان مذهبه رواية عن ابي عبد الله  
ايضا وعن ابن مسعود رضي الله عنهما قال **ورج** اصحابنا هذه الرواية لا اعتقادها  
بقلة مخالفة الدليل فان الاصل ان التكبير ورفع الايدي في الصلاة خلاف الاصل  
فالاخذ برواية الاقل اولى انتهى وفي الغاية والفتاوى والظهيرية والناس اليوم  
في العمل على مذهب ابن عباس رضي الله عنهما لان الخلاف لا ولاده وهم اخذوا  
على الولاة وكسبوا في مناسيرهم ان يصلوا صلاة العيد على مذهب جداهم  
وهو ما رواه ما روي عن ابي يوسف انه قدم بغداد وصلى بالناس وخلفه









في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والتزويج انتهى **اقول** تحرم من هذا  
 المذكور كل جواز ترك الصلاة المفروضة في وقتها وادائها فيما بعد فقد عطل الحق  
 العبد على حق مواله باذنه وجوازها ايضا على الاربعة عند توفيق شرط ذلك وفي  
 واحد من ذلك امتنع عليه الترك وكان تركها الكبرية تركها ولو كان فعلها  
 على الدابة **اما القول بجواز تقليد** لمن يراجوز الجمع بين الصلاة والركن  
 بهما جميعا فلا نقول به الا ان العلامة ابن امير الحاج ذكر ذلك في مناسكه  
 ولم نذكره سلفا غير ان ذلك مخالف لنقول المذهب المعتمد **ومثله** لا يترك  
 المذهب وليس في ذلك احتياط لمن عرف معنى الاحتياط فقد جاهد كثير من اهل  
 الوقت **قال** العلامة الطرابلسي وغيره ولا تقدم صلاة على وقتها فيخرج بينها  
 وبين التي قبلها **وهذا** مذهب ابي حنيفة واصحابه فان اضطر الى الجمع اظهر  
 فصلها في اخر وقتها وصلي العصر في اول وقتها والمغرب والعشاء كذلك انتهى  
 وقال في جامع الفتاوى بتصرف عن الخنف ان ينقل الى مذهب الشافعي والعكس  
 لكن بالكلية اما في مسئلة واحدة فلا يمكن كما ذكره دم من بدن حنف وسال في مجموع  
 ان يصح قبل ان يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسئلة انتهى وفي القنية ارجا  
 للقاضي عبد الجبار الخنف اذا استنفى الشافعية فوافقه جوازهم للسعة بخلاف  
 والاجل والمرأة ان ينقل الى مذهب ابي حنيفة وعلى العكس ايضا لكن بالكلية اما  
 في مسئلة واحدة فلا يمكن من ذلك انتهى **واقره** عليه صاحب فصول البدائع  
**وقره** في قاضيه خان ما يرك عليه ايضا بنص ولو ان حنفيا علو الطلاق التزوج  
 وتزوجه احرأ فلم يرفع الامر الى القاضي لكن شافعي المذهب افتاه بعدم وقوع  
 الطلاق لا يبيح الخالف ان ياخذ بقوله ويرك مذهب لان عليه الاخذ بقول  
 علمائهم لا بقول اصحاب الشافعي وقولهم لا يكون حجة في حقه انتهى **وبهذا**  
 يعلم ان ما قاله ابن امير الحاج مخالف للمنقول وفي الفتاوى والصغرى مستغنى  
 فاقتاه مائة بالحل ثم افتاه اخر بالحرمة بعد ما عمل بفتوى الاول فانه يعمل بفتوى  
 الثاني في حق احرأ اخري لا في حق الاول انتهى **اقول** هذا غير ملزم لمذهب  
 الاول بل قلده في مسئلة فافهمه وفي الفتاوى الغناية لواقعي الحاج المقنون  
 باجوب به مختلف بلزمه ما يختارم ويعزم عليه وقيل الاول واذا اختلفوا في  
 ثم ترك به نازلة مثلها فلا يترك انتهى **وفي** موجبات الاحكام للشيخ قاسم قالوا في

ان المقلد

قف

ان المقلد اذا عمل بقول مجتهد في مسئلة ليس له ان يعمل بقول غيره فيها بالانتفاء  
 انتهى **وبهذا علمنا** ان ما قاله الشيخ غير صحيح في اجابة السائل ان ما قاله  
 الشيخ قاسم مذهب اصولي والفقهاء لا يلتزمون به قصور في الاطلاع لما سمعت  
 من قول الفقهاء في الكتب المعتمدة **وقال** العلامة القزويني في علم من عمل  
 الحق متعديا كالمعتزلة اثبت للعاجي الخيار من كل مذهب ما هو له ومن جعله  
 واحدا الزم العاجي اما ما واحدا كما في الكشف ولو اخذ من كل مذهب مباحا صار  
 فاسقا تاما كما في شرح الطحاوي للفقهاء سعد بن مسعود فيجب في المذهب الغلابة  
 اي اعتقاد كونه حقا صوابا كما في الجواهر **اقول** فلا حرية لاحد في وجوب الاخذ  
 بما هو المذهب دون ما خالفه لان تاخير الصلاة ليس فيه الا ترك ففيلة الوقت  
 وشرفه وفعلها فيما بعد لا تعدي به نافذة للعدا الشرعي بخلاف الصلاة في غير وقتها  
 فان فيه تركها راسا للتعدي بها وادليل جوازها جمع مختلف فيه اختلفا  
 قويا وفي تاخيرها وادائها فيما بعد متفق على اعتبارها فتاملة بظهورك  
 رجحات تاخيرها لا فعلها **وقال** علماءنا من ابي يونس بن عيسى فلينظر اهونها  
 وايسرها فالتاخير فيه المعنيان فتاملة **وهذا** اخر ما قصده ناه من الجمع دفعا  
 لفروقة الاخوات في الدين المحافظين على الصلوات فتنسب الشك  
 القبول والغفر بعد البعث والنشور وعلى الله حكمنا والله اعلم

**وله رسالة سماها الهامات الواجبة على جنازة المسلم الفاضل**  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله الذي بعد فناء خلقه الباقي الابد الذي لا يشرك له في ملكه والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد وعليه وكافة صحبه وبعد فهذا ما تفرق في الكتب  
 التي مر الاخذ منها بالاستيلاء غير اهلها عليها فقصدنا جمعها ليسر العلم بها لطلاب الدين  
**فنقول** وبالله التوفيق الصلاة على الميت فرض كفاية اذا قام به البعض  
 عن الباقي لان الاحرى ادا ليل الفريضة والسقوط عند قيام البعض دليل ان  
 ليست بفرض عين وهو من حقوق الميت المسلم فاذا قام به البعض فقد احقه  
**وهي** اربع تكبيرات عند اهل السنة وما زاد عليها منسوخ كذا في شرح القامع الصغير  
 للامام الزعفراني وفي الصغرى شرح مقدمة الغزنوي لابن الغضائرية الخنف المكي





وذكر المنال على القارئ في رساله سماها  
 صلات الجواب في صلاة الجنائز ولفظه  
 ميت قوت بعض مشايخنا ما رواه النهر  
 منهم القاضي ابو المعالي عفيف اهل بلخ  
 ان من رأى جنازة صار صلاته  
 فرض عين عليه ونقل عن بعض المشايخ  
 كنت مشايخي في زمانه يفتوا في صلاة  
 الجنائز كالميت ويصلون لها في كل صلاة  
 متقوله ولم يظفر والله وجهها معقول  
 الا انه يحظر بها الى ان يعلو على ظهر جمل  
 رواه الشيخ لا يبعد ان يتكلم في حقها  
 بان يقال لا شك والرب ان صلاة  
 الجنائز فرض كفاية بالاجماع كما هو  
 مقرر بالادلة في جملة من غيرنا  
 فيجب حمله على ان المراد به ان من  
 الجنائز او الميت يقين عليه فرض الصلاة  
 ولا يجزئهم وتكفيهم وجوبه اذا كان  
 هو وياه في صحه او فيه فرض  
 وكذا اذا كان جماعة من اهل بلد اطلقوا  
 على ميت وباقي اهل البلد لم يرفعوا  
 فان لم يصل عليه احد فيكون الجنازة  
 المطلعون هم المعتمدين بالانجيل حيث  
 تركوا الصلاة عليه مع العلم بخلاف  
 الا انهم على جميعهم بل من منعه يوم  
 وقدرت تغلب على كل علة عظم  
 من حرجه انتهى

**اقول** قول المنال على حجة  
 حمله على ما اذا كانت هو وياه في صحه  
 فيه نظر لا يخفى لا هو وياه في صحه  
 خلاف انهم لا يجزئهم اجمعوا من غير  
 الصلاة ولا ترك الصلاة بغير فرض عليه  
 وانما الاشكال في الوارد ما ذكره  
 الامام الزاهد في الحديث في الجنازة  
 القدوري في الحديث في الجنازة  
 ركعة من الغلظة ونحوه  
 يقطعها اذا غفل ثم جهر  
 ظاهره اذا خاف فواتها انتهى  
 وهو قول بعض المشايخ وهو  
 قام بها البعض فليتأمل

ويسقط فرض الصلاة عليه بالواحد وبالنساء المنفردات واذا لم يحضر للميت  
 الا رجل واحد تعينت الصلاة عليه ككفنيه وجده انتهى في المصنف **سئل**  
 قاضي خان عن انكر فرضية صلاة الجنائز هل تكفر **قال** نعم لانه انكر الاجماع انتهى  
 وفي شرح الجامع الصغير للامام الترمذي ذكر الجنازة الطاهرة من النجاسة والثوب  
 والبدن والمكان شرط في الصلاة على الميت وكذا ستر العورة والاستقبال والنية  
 انتهى وفي الفتاوى **سئل** عن شرط صحة الصلاة على الجنائز الطاهرة وسر العورة  
 واستقبال القبلة والقيام حجة لا يجوز الصلاة على الجنائز قاعدا مع القدرة على  
 القيام لانه ليس فيها اكر من القيام فاذا تركه فكان لم يصلها ثم قال اذا كان  
 في ثوب المصلي نجاسة اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة وكذا اذا اقتصر بها  
 على موضع نجس انتهى وفي المجتبى الشرايط الست المتقدمة للصلاة شرطي  
 الجنائز وهو طهارته من الحدث وطهارته من النجس في الثوب والبدن والمكان  
 شرط في جواز الامام والميت جميعا وكذا ستر العورة واما النية فشر في حق المصلي  
 وهو ان ينوي بها عبادة الله تعالى ودعاء للميت وكذا الاوقات فانه لا يصلي عليها  
 في الاوقات الثلاثة فان فعل نكرو ولا تعاد انتهى وفي المصنفات **سئل** قاضي خان  
 عن طهارة مكان الميت هل يشترط لجواز الصلاة عليه **قال** ان كان على الجنائز  
 لاشك انه يجوز وان كان بغير الجنائز فلا ريب لهذا وينبغي ان يجوز لان  
 طهارة مكان الميت ليس بشرط لانه ليس بثوذي وهكذا اجاب بدر الدين  
 ولان كفته بغيرها **قلت** وسمعت هكذا انتهى وفي منتخب المحيط الرضوي  
 للعلامة العيني المسمى بالوسيط الصلاة على الميت ركها التكريرات والقيام حجة لور  
 تكبيرة واحدة منها لا تجزئ كالتكبير ركعة من الظهر **وهذا** قالت العناني في غم  
 اربع كاربج الظاهر بشرطها على الغصص شيان احدهما كون الميت مسلما والاخر  
 كونه مغسولا ومحكوما بطهارته **ومنها** التحديد والثناء والدعاء انتهى  
 وفي الحاوي للقيتة ولو ترك تكبيرة من اربع تكبيرات ان كان قصدا لتفسيده صلاة  
 الجنائز لان كل تكبيرة منها ركعة اذ ليس لها ركعتان سواها وان كان سهوا فلا  
 قبل ان ترفع الجنائز يكبر وان ذكر لها بعد رفعها باليد قبل ان توضع على الاكفاف  
 يكبر ايضا فتصح الصلاة في الوجهين في ظاهر الرواية وفي شرح الطحاوي والذاكر  
 في الاربعة سوى التسليمين من الجانبين لان كل صلاة لها تحريم بالتكبير فيلزم

تحليل

تحليل بالتسليم انتهى **اقول** فيه اشارة الى ان السلام واجب لكن لا يشترط في  
 المصلي ما نصه واما الثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والسلام  
 فسنة انتهى وفي الفتاوى المعنوي ثم يسلم من الجانبين عن يمينه ويساره تسليما  
 ولا ينوي الميت بالتسليمين بل ينوي بالاولى من عن يمينه وبالثانية من  
 شماله كذا في الفتاوى **سئل** عن استحباب ان يصلي على الجنائز جماعة ويكون ثلاثة  
 صفوف انتهى وفي فتاوى الفتية ولو كان سبعة يصطفون ثلاثة صفوف  
 فيقدم واحد وخلفه ثلاثة وخلفهم اثنان وخلفهما واحد **قال** عليه الصلاة والسلام  
 من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له انتهى وفيه افضل صفوف الرجال في صلاة  
 الجنائز غيرها اولها للتواضع لتكون شفاعته او عجي الى القبور انتهى  
**تم** قال في المصنفات وفي فتاوى الحجة اعلم ان الامام والقوم ينوي  
 ويقولون نويت اداء هذه الصلاة او نويت اداء فرض الوقت او نويت اداء  
 هذه الفريضة عبادة لله متوجها الى الكعبة معتد يا بالامام انتهى **وهذا**  
 علمت ان ما وقع في الاشياء من قوله انه لم يركب نية فرض العتق في العين  
 وفي فرض الكفاية ليس بشيء انتهى ما وقعنا عليه من الاحكام المفترضة

**عليها** الميت المسلم والحمد لله او لا اخر او ظاهر وباطن **سئل**  
**سئل** عن صلاة على الميت المسلم والحمد لله او لا اخر او ظاهر وباطن **سئل**  
**سئل** عن صلاة على الميت المسلم والحمد لله او لا اخر او ظاهر وباطن **سئل**

**وله رسالة سماها هداية الغيبي في تبيين نسخ ايراد العبيد وهي**  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله الذي من بالتوفيق وهذا الى سواء الطريق والصلاة والسلام  
 على الهادي الى اشرف طريق وعلمي الى صاحب اهل الكمال والتعظيم وبعد  
 فهذا جواب حادثة لم يزل السائل عنها يعاد ويكرر وكل من تكلم فيه يدعي  
 انه قرر وحرر ولم يزل العبد الفقير يتتبع الامهات الى ان من الله عليه بما هو  
 المنصوص عليه عن نقله المذهب في المسئلة **فاحببت** ان اجمع ذلك في هذه  
 الورقة حماية للمذهب من قول من لا خبرة له به غير الدعوي **فقول** وبالله  
 التوفيق وهي ان العبيد اذا بلغ بعد الوقوف هل يمكنه ان يجرد الاحرام للفرض  
 مع فرض الوقت للوقوف باق **فاضطربت** اراء المباشرين لما قلنا فيهم





من قال لا يمكنه ذلك لتقييدهم للتجديد بما قبل الوقوف ومنهم من قال له  
 ان يجد خصوصا اذا كان في الوقت سعة لان الاحرام شرط **فقول** لا حول  
 والاقوة الا بالله **قال** العلامة صاحب التوقيف في بعض شروحه مسئلة الجيب  
 اذا احرم بنفسه وهو يعقل او اذا احرم عنه ابوه صار محرما ولكن لا يلزمه المضي فيه  
 عندنا ولا قضاء عليه اذا افسده ولا كفارة عليه اذا ارتكب محظورا انتهى في  
 شرح العلامة الزعفراني للجامع الصغير فان جدد الجيب الاحرام بان لم يزل  
 ونفي به حجة الاسلام وذلك قبل الوقوف بعرفة جاز عن حجة الاسلام انتهى  
 وفي **الحكام** الصغير فلو احرم الجيب قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل ان يحرم فاحرم  
 بحجة الاسلام وحجيجه عن حجة الاسلام وكذا لو لم يزد على اليمين بعد الاثم  
 وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وحجيجه عن حجة الاسلام  
 ولو كان لم يجد الاحرام بعد البلوغ ومضى في حجه لم يكن عن حجة الاسلام انتهى  
 وفي خزانة الاكل غلام دخل مكة ثم احتلم بمكة ثم احرم بالحج لانه في الوقت  
 وان كان اهل به قبل احتلامه ثم احتلم قبل ان يطوف وقبل ان يقف بعرفة  
 لم يجزه عن حجة الاسلام الا ان يجد احرامه قبل ان يقف بعرفة فيجزيه انتهى  
 وفي مناسك الفارسي فان جدد الجيب الاحرام قبل الوقوف بعرفة صح وجاز  
 عن حجة الاسلام لان احرام الجيب العاقل صحيح لكنه غير لازم فان عقد النكاح  
 يلزمه المضي فيه فجاز رفضه انتهى **اقول** هذا كلامهم كافة وهو صحيح في الاحرام  
 الجيب منعقد وله فسحة لانه غير مكلف وقيد ذلك بما قبل الوقوف اي قبل اتمام  
 من حيث امن الفساد وصار اهلا للالتزام اما بعد الوقوف بعرفة ولو لحظة  
 لطيفة فيلزمه المضي فيه لان اتمامه واجب عليه لانه مكلف وذلك يؤدي الى  
 ابطال عمله الواجب الا تمام بقول **تعالى** لا تبطلوا اعمالكم وهو هذا الركن الاعظم  
 بخلاف ما اذا كان قبل الوقوف لان فيه فسح الاحرام وقد اجازوا له فسحة  
 من غير خلاف لانهم جعلوه غير لازم لا لكونه شرطا فان ذلك غلط لانه شرط  
 لكن فيه الشبهة للركن من جهتين الاولى انه لا يمكن ان يؤدي به الحج من قبل  
 كما قالوه **في غير الفقير** من كلامهم ان الاحرام بعد التلبس به لا يمكن الخروج منه  
 الاباد اذ ما احرم به ولو كان فاسدا فلا ريب ان ذلك للشبهة فابن كلام من ادعى  
 انه شرط محض كالشروط وليس ذلك الاتحكام منه نعوذ بالله من الضلال والافساد

وظاهر

قف

وظاهر خروا انه لا يمكنه ذلك لانه اذا طاف امتنع عليه التجديد اعني طواف  
 القدوم لانه اذا نسك به ونظيره من احرم بعد الميقات ثم استلم الجبال  
 قالوا لا يمكنه التدارك لانه اذا نسك او رآه **وهذا** من خيالات الزوايا  
**ونفي** ايضا انه حصر التجديد في صورتين وهم في مقام البيان قال  
 مولانا القاضي الاسيبي **الحج** في الشرح الكبير ولو احرم بالحج فبلغ قبل الاحرام ثم احرم  
 بحج الاسلام بعد البلوغ فانه يجوز عن حجة الاسلام ولو بلغ بعد الاحرام قبل  
 الوقوف بعرفة فانه ينظر ان مضى على احرامه ذلك يكون تطوعا ولا يكون عن  
 حجة الاسلام انتهى وفي التمهيد صرح احرم ثم بلغ او كافر اسلم وذلك قبل الوقوف  
 بعرفة فيرد الاحرام وحجيجه عن حجة الاسلام لان الاحرام الاول لم يلزم ما  
 ولو مضى الجيب على الاول كان نفلا انتهى **فقد** ان جواز التجديد مقيد بما  
 قبل الوقوف يعني اداء الركن لان اتمامه واجب عليه بعد بلوغه لانا نجعله كالنكاح  
 فيه لان وقت الوقوف ساعات متعددة وقد تم بساعة لطيفة من تلك  
 الساعات ولذلك قال في المعراج بنصر العبي اذ يبلغ قبل الوقوف جاز حجه  
 عن الغرض بخلاف ما بعد الوقوف انتهى **فقد** فرق بين ما قبل الوقوف وما  
 والوجه ظاهر لانه قبل الوقوف ممكن من الفسخ لانه لما بلغ وهو محرم ثم  
 وقف بعرفة فقد اتم اتمام حجه لانه صار مؤدجا بعد بلوغه وهو نظير من شرع  
 في الصلاة على ظن انها عليه فانه لانه ان يقطع لانه شرع مسقطا ولو تم بساعة  
 او اخذ في العمل وجب عليه الاكاث لوجود الشروع منه وابطال ما شرع فيه ابطال  
 للعلم وهو غير جائز خصوصا الاحرام بالحج لان الخروج منه لا يكون الا بفعله ولو كان  
 فاسدا ولذلك قال **تاج** الشريعة في الكفاية فاذا جدد الاحرام قبل الوقوف بعرفة  
 تضمن ذلك فسح الاحرام الاول لانه لم يقع لازم ما **اقول** وما ذكرناه كونه من قبل  
 من عدم جواز الفسخ الاحرام بعد الوقوف لا تغبار ولا نزاع فيه ودعوى جواز  
 بعد الوقوف اذا كان في الوقت للوقوف سعة لان هذا الوقت اخضر  
 هذا الحج دون غيره الا ان يدعي هذه القائل جواز التقليد في احاد المسائل  
 لغير امامه وان لم يزد منه التلويح للمتنوع ومخالفة للاجماع لان العلامة السرخسي  
 شارح الهداية نقل الاجماع على عدم صحة اداء حجتين سنة واحدة من شخص واحد  
**لا** الاحرام واحد ولا باحرامين ولا **هذا** اخر ما قصدنا من البيان  
**ب** بقدر الامكان **و** صلى الله عليه وسلم **الحج** لنا والد ومحب ومسلم

ظ  
ان





**وله من قال شهادتها خير الناظر في تكفير التبعات والصغائر**  
 م الله الرحمن الرحيم  
 احمد من جعل بينه وبين النار وجنودا واشكر من من عليتها بالآ  
 للداعي في كل عام فبقلا منه ومنه واصلي واسلم علي سيدنا وهو لانا حجة المبعوث  
 لكافة الموجودات الانس والجنه وعلي الله واعجابه الذين اطلقوا الزياره  
 البيت الازمه والاعتدوبعد فاعلم يا اخي في الله تعالى ان الحج من اعظم اركان الدين  
 ومن الشرائع القدمة والمعجزة انه لم يجب علي احد من الامم غير هذه الامه  
 المحمدية وقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في ظاهر الحديث الشريف الوارد في  
 بشر الحج بالخرج من الذنوب علي اقوال **فاجبت** ان اجمع ذلك في ورقا  
 تقريب البعيد وتسهيل المستعجل والله المسئول في الهداية والتوفيق قال  
 العلامة الطريفي في ضايعه ورد في الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
 انه قال من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته  
**وقال** الامام العيني في شرحه للخامري **وفي رواية** الترمذي غفر له ما تقدم من ذنبه  
 ومعني اللفظين قريب انتهى وفي الصحيحين ايضا من حديث ابي هريرة عن النبي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العمرة الي العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس  
 جزاء الا الجنة انتهى **ذكر** الحديث الاول النووي في ايضا وعزاه للصحيحين  
 ايضا وذكره الغزالي في الاحياء ولم يعزه **وقال** الشيخ بدر الدين العراقي في  
 تخريج الاحاديث الاحياء اخرجاه يعني الشيخان **قال** شيخنا العلامة الخطا  
 المالك المكي لعل ذلك من الرواية بالمعني وانا قال للفظ المذكور لم امره في الصحيحين  
 بل لفظ البخاري من حج الله فلم يرفث ولم يفسق مرجع كيوم ولدته امه  
**وفي رواية** البخاري من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق مرجع كيوم ولدته  
 امه **ولفظ مسلم** من الي هذا البيت الاخرم انتهى **قوله** كيوم ولدته امه **قال**  
 العلامة العيني **قال** صاحب المفهم هذا يتضمن غفران الصغائر والكبائر  
 والتبعات ويقال هذا فيما يتعلق بحق استعلاء الظالم الناس تحتها الى  
 الخصوم انتهى **وقال** كيوم لا اي مشايها لنفسه في البراءة عن الذنوب في  
 يوم الولادة انتهى **وقال** العلامة ابن حجر العسقلاني اي صار بلا ذنب وظاهره من  
 غفران الصغائر والكبائر والتبعات وهو من اقوال الشواهد الحديث العبادين

للمعرة بذلك وله شواهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما **وقال** العلامة  
 الابن في شرح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر بن الخطاب **اعلمت**  
 ان الاسلام يهدم ما قبله وان الهجرة تهدم ما قبلها وان الحج يهدم ما قبله وعن  
 القرطبي اما الحج والهجرة فلما يهدمات الا الصغائر وفي هدمها الكبار نظر **قال** العلامة  
 الابن **قلت** الاظهر هدمها ذلك والالم يكن لذكرها حريية لان الموضوع يهدم الصغائر  
 ويشهد لذلك قوله الحج ليس له جزاء الا الجنة وحديث من حج هذا البيت انتهى  
 وفي شرح المشكاة لشيخنا مشايخنا المتأخرون القاري بن سلطان الهروي الخفيف **قال**  
 العلامة النووي يشي من ايمانهم استعلاء اما الهجرة فانها لا يكتفان المظالم ولا يقطع  
 فيها بغفران الكبار اليه بين العبد ومولاه **فيقول** الحديث على هدمها الصغائر المتقدمة  
 ويحتمل هدمها الكبار التي تتعلق بحقوق العباد بشرط التوبة فاذ ذلك من امور  
 الدين فرددنا الحج الى المفضل وعليه اتفاق الشارحين **اقول** في هذا تأمل لان  
 الكبار منها ما لا يفيد فيه التوبة كالحدود واكل اموال الاثام وغصب المال لان  
 يقال المراد ان الكبار تغفر بالحج ان سبقها توبة فظاهر والله اعلم وفي المنسك الكبير  
 للملازم محمد الله السندري من مكة الشرف مشي الطيبي على ان الحج يهدم للظالم والكبار  
 كما يهدم الاسلام **ويذكر** عليه بعض الاحاديث فان حج من هو المقصود والافتاء **قال**  
 الله تعالى يغفر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشرك انتهى **كتب**  
 مولانا شيخنا مشايخنا علامة مكة الشرفه القاضي علي بن محمد جارا اسبن ظهير الخفيف  
 رحمه الله على مناسك العلامة الفارسي عند قوله كيوم ولدته امه الخ ظاهر هذا  
 التفسير افادة السلب الكلي المستلزم لتكفير الذنوب جميع التبعات والمظالم **وبما**  
 ايمتنا وجمع **وبمعني** حديث ابن ماجه للمعرة بذلك انتهى وهو محتمل في النقل  
 وجيء في المستند وفي شرح المشارف لابن ملك **قال** الشارح حقوق العباد  
 لا تغفر عنهم فكلون التسيب في الخلو عا سواها **لكن** حاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 دعا عشية عرفة ان تغفر مظالم الحجاج وجد فدية استجيب دعوته فمضوا مستبشرين  
 يدرك على ان التسيب في الخلق عن كل الذنوب انتهى **اقول** وهذا يؤيد ما تقدم  
 من ان الاظهر هدم الحج للصغائر والكبائر والتبعات **والحاصل** من هذا ان الصغائر  
 يسقطها الحج بلا خلاف وكذلك الكبار على الاظهر على ما قال الابن وابن حجر العسقلاني  
 من ان الظاهر اسقاطها ايها الاحاديث الواردة في ذلك وتقتل مولانا عالم مكة



**فهذا التحقيق على**



القاضي علي بن جابر اسد بن ظهير القرشي الخفيف السقاوطي يعني قول **الحج المبرور**  
 ليس جزءا من الحج بل هو نوع من أنواع الحج وهو نوع من أنواع الحج المبرور  
 الجند قال **الحج** الطبري رحمه الله تعالى وغيره وهو يؤتى ما تقدم ان الحج بكسر الهمزة  
 والكسرة وكيف لا يكون كذلك وقد فسره ذلك في امح القوال بان الذي لا يحل الطهر  
 فمن لا يراه ذلك ان يكون صاحبه تاب من ذنوبه وادي ما قدر على اداءه من مظالم  
 وتبعات وصلوات ونزكوات وغيرها وانما ترك ما عجز عنه وهو ثواب اداءه اذا قل  
 عليه ويكون مجانباً لكل انتم تائباً من كل ما يقع فيه فمن كان هذا حاله فكيف  
 له تكفير الصغائر والكبائر وله قضاء الصوم وقضاء التبعات وفصل استعاضة  
 لا حرمته منه **قال** مولانا العلامة العيني في شرحه للخارجي احتلفوا في المدا بالمرور  
 فقيل هو الذي لا يحل طهره من الماء ثم قيل هو المتقبل وقيل هو الذي لا يراه  
 فينول اسمع ولا يرفق ولا فسوق وقيل الذي لم تعقبه معصية وهو من البر  
 وهو اسم جامع للخير يقال بر عمله وبر عمله بفتح الباء ضمها بر او بر او بر او بر  
**قال** القزويني رحمه فاذا قالوا ابراسه جحك قالوا بالالف **وقال** ثعلب بر جحك لان  
 العامة تقول بر جحك بفتح الباء يجعلون الفعل للحج وانما الحج مفعول به مبرور وليس  
 بيار انهي **وقال** العلامة الخطاب والرفث مثلثة في الماخذ والمضارع والافصح في  
 والغنم في المضارع واما المصدر فبالفتح لا غير وقول **رجع** اي صار **وقول** كيوم  
 ولدت امة خبر ان جعلت ناقصة **وقال** ان جعلت تامة لا غير ويجوز في يوم  
 الاعراب فيكسر والبناء فيفتح وهو المختار انتهى **وقال** العلامة العيني قوله فلم يرفث  
 بضم الفاء وكسر ها وفتحها والمشهور في الرواية عند اهل اللغة يرفث بضم الفاء  
 باب يرفث بضم حكاها صاحب المشارف فيكون من باب ضرب يضرب ويضرب  
 بفتح الفاء يكون من باب علم يعلم وقوله **رجع** اي رجع الى بلده انتهى **تم**  
 ان وافق وقوفه يوم الجمعة فذلك من فضل الله تعالى له حرية على غيره من وجوه  
 لموافقة النبي صلى الله عليه وسلم والساعة التي فيه واختلف في تعيين الساعة  
 على اربعين قولاً لانه افضل من سبعين حجة في غيره كما رواه رزين عن عرج  
 وافضل الايام لاجتماع اليومين اللذين هما افضل الايام واجتماع العبادتين والوقت  
 كيوم الكاظم دينه ولموافقة يوم القيامة والثناء الطاعة فيه ولانه موافق  
 يوم المزيدي في الجنة وقرب الاجابة ولتضاعف الاجرة فيه ولانه يغفر لكل اهل

**فان قيل** قد ورد انه يغفر لجميع اهل الموقف مطلقاً فما وجه تخصيص ذلك  
 ليوم الجمعة **قيل** لانه يغفر يوم الجمعة بغير واسطة وفي غيره بهب قول القوم  
 وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج وغيره وفي غير الحاج فقط **فان قيل**  
 قد يكون في الموقف من لا يقبل حجة فكيف يغفر له **قيل** يحتمل ان يغفر له الذنوب  
 ولا يثاب ثواب الحج المبرور بالمغفرة غير مقيد بالقبول والذي يوجب هذا  
 ان الاحاديث وردت بالمغفرة لجميع اهل الموقف فلا بد من هذا القيد والله اعلم  
**وهذا** اخر ما قصده ناه من الايضاح والتعريب  
 جعله استعاضة عما لو جبه الكرم وسبب اللغو بجمنا النعيم  
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

